العام ١٩٧٨، الى ١,١١٣,٠٠٠ مليون نسمة، منهم ٦٧٣ الفاً في الضفة و ٤٤٠ ألفاً في القطاع[٥٣]. وفي العام ١٩٨٦، بلغ عدد السكان في المنطقتين نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون نسمة.

## السياسة الاسرائيلية تجاه المنطقتين

اتبعت اسرائيل تجاه المنطقتين سياسة تقوم على ثلاثة محاور أساسية، في محاولة منها للقضاء على الطابع العربي واخماد الاتجاهات القومية فيهما. وهذه المحاور هي: مصادرة وضم الاراضي؛ ممارسة الارهاب والقمع؛ الاستيطان اليهودي.

### مصادرة وضمّ الأراضي

على صعيد مصادرة وضم الاراضي اتجهت اسرائيل، منذ احتلالها للضفة والقطاع، الى استصدار العديد من القوانين التي تبيح لها مصادرة الاراضي العربية. وبموجب تلك القوانين، صادرت السلطات الاسرائيلية نحو ٣٦٧٩١٤ دونماً في الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٩ في الضفة الغربية وحدها. وفي الفترة الممتدة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٦، ازداد عدد الدونمات المصادرة، فبلغ في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٨٦ مليونين وسبعمئة ألف دونم (٤٩ بالمئة من مساحة الضفة).

أما في ما يتعلق بقطاع غزة، فقد صودر نحو ٣٠ بالمئة من مساحته خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٦؛ ولا تزال عمليات المصادرة مستمرة.

### سياسة الارهاب والقمع

تتألف هذه السياسة من شقين:

الأول، هو الارهاب والقمع الحكومي، وذلك من طريق قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بممارسة أساليب لاانسانية ازاء عرب هذه المناطق، في محاولة لاجبارهم على الخضوع لسياسة الأمر الواقع واحباطهم، بما يؤدي الى تحقيق هدف اسرائيل النهائي، وهو اجبار العرب على ترك ديارهم وأراضيهم والهجرة الى البلاد العربية والدول الاخرى. وتتذرع اسرائيل في تطبيق سياستها الارهابية بشتى الحجج الواهية لتبرّر شن حملات الاعتقال وفرض العقوبات الجماعية ضد العرب.

وفي تحقيق لصحيفة «الصنداي تايمز» اللندنية، حول هذه الاساليب، جاء ان التعذيب في اسرائيل هو اجراء منهجي مقرر يمارس ضد من يوصفون بـ «الامنيين» داخل السجون. وتتضمن الاساليب المستخدمة الصدمات الكهربائية، والماء المغلي، والضرب المبرح على جميع اعضاء الجسم، والتعليق من الارجل والايدي، ونزع أظافر اليدين والرجلين، وتعريض السجناء لعض الكلاب الكبيرة، وغير ذلك. علاوة على هذا، تقوم الشرطة الاسرائيلية بتعذيب الأطفال والمسنّين العرب. ففي قطاع غزة، مثلاً، وجّهت تهمة التنكيل بالمعتقلين الى عشرة مسؤولين اسرائيليين لممارستهم أساليب لاانسانية، بينها ركل الأطفال العرب بالأرجل كأنهم كرات يتقاذفها الجنود فيما بينهم[٥٤].

كذلك تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي باتباع أسلوب فرض العقوبات الجماعية، كمعاقبة حي بأكمله، او قرية، أو مدينة، بسبب حادث فردي. ومن الأمثلة على ذلك، فرض حظر التجول الكامل على بلدة حلحول، خلال الفترة من ١٥ ـ ١٩٧٩/٣/٣٠، رداً على حادث رشق سيارة بالحجارة؛ ثم الاجراء ذاته على قرية بيرزيت بسبب الاضطرابات التي وقعت في جامعتها في آذار (مارس) ١٩٧٩؛ وكذلك محاصرة واقتحام مخيم نور شمس، بالقرب من طولكرم، في الثامن من كانون الثاني